مفهوم السياسة الوقائية

من الممكن تعريف السياسة الوقائية بأنها من المفاهيم الحديثة التي يشوبها الغموض لدى الكثير من الناس مع العلم ان الوقاية في اللغة تعرف على انها دفعا لشيء عن الشيء بغيره . والوقاية ما بقي الشيء واتق الله : توقه أي اجعل بينك وبينه كالوقاية .

اما اصطلاحا :

يراد بها التدابير والاجراءات التي تتخذها الدولة والتي بدورها تحول دون قيام الشخصية الاجرامية في المجتمع وهذه الوسائل داخلة ضمن السياسة الاجتماعية المناهضة للاسباب والعوامل التي تؤدي وتهيئ فرص ارتكاب الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية ناتجة عن عوامل ذاتية وبيئية اجتماعية يمكن اتخاذ تدابير واجراءات وقاية لوصف العلاج الملائم لازالتها نهائيا " او تقليلها " كما عرفت الوقاية من الجريمة بأنها كالسيطرة على الاسباب والعوامل التي تؤدي الى نشوءالشخصية الاجرامية داخل المجتمع ولكي يتحقق ذلك لا بد من تعاون ايجابي وبناء بين جميع مؤسسات الدولة المعنية بعملية التنشئة والعمل الاجتماعي والمؤسسات الأخرى التي لها صلة بعملية الوقاية. اي ان السياسة الوقائية تعني تصورا " شاملا "للاهداف التي تكون قائمة في ذهن من يخطط لها من اجل تحقيق الامن والاستقرار للجميع وذلك عن طريق تحديد الوسائل المؤدية الى تحقيق هذه التصورات مع مراعاة الجانب الامني لعملية التنمية بكافه انواعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لان عملية الوقاية والحد من الجرائم جزء من السياسة الاجتماعية العامة وليس بشكل منعزل عنها. والسياسة الوقائية هي إحدى محاور السياسة الجنائية التي تهدف الى تفادي التغيرات السلبية التي تهيئ الفرص لارتكاب الجريمة وفي نفس الوقت نستطيع القول ،بأنها مجموعة الوسائل والتدابير التي تحدثها الدولة في فترة زمنية معنية لمكافحة الجريمة وحفظ الأمن والاستقرار داخل المجتمع. لذا فأن السياسة الوقائية مفهوم حديث العهد نسبيا ،فقد برز ببروز حركة الدفاع الاجتماعي ، واختلف الآراء حول عدها فرعا من فروع السياسة الجنائية من عدمه وعليه لابد ان نبين مفهوم السياسة الجنائية ...

مفهوم السياسة الجنائي

يمكن تعريف السياسة الجنائية بصفة عامة بأنها مجموعة الوسائل والتدابير التي تحدثها الدولة في حقبة زمنية معنية لمكافحة الجريمة وحفظ الأمن والاستقرار داخل ربوعها، ويلاحظ في هذا الشأن أن هناك مفهومان للسياسة الجنائية أحدهما ضيق والآخر واسع.

- فالسياسة الجنائية بالمفهوم الضيق هي مجموعة الوسائل والتدابير التي ينبغي على الدولة تسخيرها لزجر الجريمة بأكبر قدر من الفعالية وهذه النظرية ظلت سائدة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كما هو الحال في التعريف الذي أورده الفقيه فورباخ Feurbach عندما اعتبر السياسة الجنائية مجموع الوسائل الزجرية التي تواجه بها الدولة الجريمة.

- أما المفهوم الواسع للسياسة الجنائية في الوقت المعاصر فهو لا يقتصر على مواجهة الجريمة بسن تشريعات جزائية وتشديد العقوبات، بل تجاوز الأمر إلى الاهتمام بالأسباب المؤدية إلى استفحال ظاهرة الإجرام بغية التصدي لها والحد من ارتفاعها، لذا فإن السياسة الجنائية تعنى بالمرحلة التي تسبق ارتكاب الجريمة وذلك بسن سياسة وقائية شاملة من شأنها أن تحول دون وقوع الجرم، وهذا الأمر يقتضي من الدولة اعتماد خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين مستوى المعيشة لدى ساكنتها، فإجبارية التعليم من شأنها أن تحد من ظاهرة الأمية وانعدام الشعور بالمسؤولية والوعي لدى الناس، وتوفير السكن اللائق من شأنه هو الآخر أن يساهم في معالجة ظاهرة الإجرام إذ الإحصائيات تفيد أن الجريمة تنبع من الأحياء الهامشية التي لا تتوفر على أدنى شروط الصحة، ومحاربة الإدمان على الخمور والمخدرات والقضاء على دور الدعارة والفساد والقمار التي تعتبر سببا رئيسيا في استفحال ظاهرة الإجرام

السياسة الوقائية

وفق هذا التصور تعنى بالمرحلة التي تسبق ارتكاب الجريمة باعتماد سياسة وقائية وشاملة للحيلولة دون وقوع الجريمة، كما تعنى بالمرحلة اللاحقة على ارتكاب الجريمة بالدعوة إلى تأهيل الجناة والعمل على إدماجهم من جديد في المجتمع مما لا شك فيه ان الانسان هو اغلى ما في الوجود ، ولذلك يسعى المشرع الى توفير حماية قانونية لحقه في الحياة والسلامة الجسدية من خلال تجريم السلوكيات الاجرامية التي تمس هذه الحقوق الطبيعية والمشرع لم يقف عند حد تجريم هذه السلوكيات بعد حدوث النتائج الاجرامية وانما عمل على تجريمها قبل تحقق اية نتيجة مادية ، اي قبل ان يصبح الانسان مجنى عليه ، وذلك من خلال تجريم السلوك الذي يعرضه للخطر ، من اجل وقايته من الضرر الذي قد يصيبه في حياته وسلامته الجسدية ، ويطلق على هذا التجريم (بالتجريم الوقائي) الذي يعد اساس السياسة الجنائية الوقائية التي يكون الهدف منها مكافحة الخطر قبل حدوث الضرر ، اي ان المشرع الجزائي وفقا لهذه السياسة يعمل على توقي حدوث الضرر بتجريمه للسلوك الخطر .

السياسة الوقائية بصفة خاصة

ان السياسة الوقائية من الجريمة بصفة خاصة تقوم على مبدأ المسؤولية الشخصية والمجتمعية، والسياسة الوقائية بصفة خاصة التي يعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة من أجل الابتعاد عن الظروف التي يمكن أن تجعل منهم هدفا للاعتداء عليهم وحتى من خلال الوقاية العامة يمكن للفرد ان يتحصن من خلال الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع والشرطة والإعلام في منع الجريمة، الان الوقاية الخاصة فهي تعتمد في جوهرها على الجهود الفردية والتي تضع الانسان في موقع متحفظ مما يحيط به من مخاطر وبالتالي يعمل على تجنبها وهي تختلف باختلاف الأفراد وظروف المكان والزمان، تشتمل الوقاية الخاصة على الوسائل التي يتخذها الفرد من تلقاء نفسه والتي تمكنه من الابتعاد عن احتمالات التعرض للاعتداء عليه.وهذا بالطبع يعتمد بالدرجة الأولى على ذكاء الشخص المعني وكيفية التعامل مع الموقف .حيث أن دور المواطن في الوقاية من الجريمة لا يقل أهمية عن الإجراءات الشرطية التقليدية، فالجريمة ظاهرة اجتماعية تصاحب كافة المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة عن دروب التقدم، وهي سلوك اجتماعي مضاد للمجتمع ومخالف للقانون

وثقافة المجتمع، وهي على هذا الأساس توجد في كل المجتمعات مع اختلاف ملامحها من مجتمع لآخر.فالحد من الجريمة لا يمكن أن يرتكز فقط على عمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية الأخرى، بل يجب أن يعتمد الفرد على سياسة وقائية فعالة تتضمن الاعتراف بالمسئولية الشخصية والمجتمعية نحو الجريمة، ومن هنا تعد الجريمة قضية تعنى كل أفراد المجتمع ومؤسساته ، ولذلك أصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها ، كما إن إجراءات الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية ولجمهور المواطنين دورًا في غاية الأهمية في الوقاية من الجريمة لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية فلابد أن يعي المجتمع خطورة وضرورة اعتبار الوقاية من الجريمة هدفًا قوميًا تكرس له الجهود وتنشأ له المنظمات والهيئات الكفيلة بتحقيقه.وبالتالي هنالك طرق عدة لوقاية المجتمع من الجريمة كوضع برامج متنوعة لعلاج المنحرفين مثل تحويل الرغبات والميول الخطرة عند الإنسان وعلاجها والعمل على الحد من حالات التعرض للإغراءات، ونشر الثقافة والوعي بين أفراد المجتمع والحد من استهلاك المشروبات الكحولية والمخدرات ومعالجة المدمنين وحل المشاكل الاجتماعية بشكل جذري وبالذات في حالات الطلاق بين الأزواج فأن بعض الجرائم تحدث نتيجة خلل اجتماعي أو تفكك أسري أو نتيجة مرض نفسي أو لأسباب اقتصادية.

الوقاية من الجريمة كهدف وطني

يستوجب على كافة افراد المجتمع الوقاية من الجريمة قبل حدوثها بعتبارها الحجر الأساس في تشيد السياسة الجنائية الحديثة . ومفهوم الوقاية مصطلح حديث ، وأسلوب أمثل في معالجة امراض الجريمة في المجتمع برمته ، وإزاء فشلها في تحقيق هذا الهدف بدأ الاهتمام بتركز حول أسبابها للقضاء عليها في المهد ، وبذلك يمكن توقي اضرارها واثارها السلبية بمكافجة الجريمة وضبطها، القضية محصورة فقط فئة مرتكبي الجريمة ومعارضين النظام ،ومن هذا المنطلق شرعت المجتمعات في رسم السياسة الوقائية في ميدان الاجرام ، ولكي يتم مواجهة ذلك لابد من التساند على كافة المستويات ، وتمثل مؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها دوراً حيوياً وهاماً في توعية وتوجيه وتعليم الشباب وكافة فئات المجتمع معاً في مواجهة هذه

الشبكات والجماعات والتنظيمات والتي تحاول استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في تهديد الأفراد والأسر والمجتمعات وزعزعة استقرارها ، وفيما تسعى الدول في جميع أنحاء العالم لتقليص ظاهرة الجريمة، سواء في محيطها المحلي أو على مستوى العالم، فإنها قد استحدثت برامج مهمة، تشمل إجراء كافة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والبحثية والأمنية والتشريعية؛ لتشكل في مجملها سياجا واقيا من الانزلاق في مهاوي الجريمة، من خلال جهود مختلفة للتخفيف من حدتها وانتشارها، ووضع الحلول المناسبة للوقاية منها وعالجها.

طرق وسبل الوقاية من الجريمة الحديثة

من خلال ثلاث مستويات:

- المستوى الأول المستوى الفردي وذلك لتوعية وتوجيه الأفراد بالأخطار والعقوبات الجنائية والمرئية التي تنتج من سوء استخدام التكنولوجيا في الأضرار بممتلكات الغير.

- المستوى الثاني وهو مستوى الجماعات والأسرة حيث تشكل دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية وتعديل السلوكيات والقيم والاتجاهات ومحاربة الجريمه بشتى انواعها

- والتعامل الثالث يتم من خلال المستوى المؤسسي والذي تشكل فيه المؤسسات الدينية مثل المسجد ودور العبادة والمدارس والجامعات دوراً هاماً في توجيه وتعليم الشباب المحافظة على التكنولوجيا لدورها في تقدم وازدهار المجتمع وإشباع احتياجات أفراده وكذلك محاربة الجريمة والحد منها، وأؤكد هنا أنه إذا قامت تلك المؤسسات بجهد مخلص ومنظم ، وتخطيط علمي ، وتنسيق للجهود ، وتوظيف للإمكانات المتاحة ، ووضع الخطط التي توفر الاستراتيجيات التي تساهم في تثقيف المواطنين ضد الجريمة ، فإن هذه الإستراتيجياتا سوف تتمكن من إقامة مجتمع نظيف خالي من الجرائم، وبناء إنسان سليم العقل يعرف كيفيه التعامل لتفادي الجريمه والانحراف، لبناء وطن آمن ليكون هدف وطني شامل وهو المطلوب .